

إذا توالى التقيظ عليها عدة سنوات ولا يعودون إليها ولو زال التقيظ عنها وكثر وفتح الاسطار
فيها . وما يستحق الذكر في هذا الصدد ان البلاد التي هي أكثر البلاد شواهد على تغير
الاقليم في زمن التاريخ انما هي البلاد المخاضية للاقاليم الحارة والاستوائية اي التي اذا فلت
حرارتها او زادت قليلاً أكثر وقبح المطر فيها او اشتد التقيظ
[المتنطب] وبلي هذه المقالة كلام في ثلثيات الاقليم الزمنية والجيولوجية وكلف الشس
وادوارها وغير ذلك مما نأتي عليه في الجزء القادم

بركة قارون وملوحتها

في مديرية الفيوم بحيرة مشهورة تسمى بحيرة قارون او بركة قارون ويكتفي اهالي الفيوم
بقولهم البركة يمتون بها تلك البحيرة

وقد اطلنا الآن على كلام وجيز عنها في الجزء الاول من مجلة مصلحة المساحة المصرية
وهي باللغة الانكليزية فاحفظنا منها الفوائد التالية

ينصب في هذه البحيرة كل مياه الصرف التي تصرف من اطيان الفيوم ما عدا اطيان
الفرق وليس لها مخرج ظاهر تخرج المياه منه ومع ذلك لا يزيد ماؤها بين هو آخذ في نقصان
فقد كان سطحه اخفض من سطح بحر الروم اربعين متراً سنة ١٨٨٦ فصار في اول مارس
سنة ١٩٠٥ اخفض من سطح بحر البحر ٤٣ متراً و ٧٧ سنتيمتراً اي انه انخفض ٣ امتار و ٧٧
سنتيمتراً في مدة ١٩ سنة وهذا يدل على ان الاراضي المجاورة لها آخذة في الاتساع خلافاً لما
يظنه البعض من ان ماء البحيرة آخذ في الازدياد وغمر ما يجاوره من الاطيان
ومساحة سطح البحيرة الآن ٢٣٣ مليون متر مربع وعمتها الاعمق ٨ امتار ونصف ومتوسط
عمقها ٥ امتار والارض حولها مسطحة في الغالب

وقد وجه الاستاذ شويتفورت الانظار سنة ١٨٩٣ الى ان ملوحة مائها قليلة جداً ولذلك
يمش فيها سمك المياه العذبة مثل سمك النيل كان ليس فيه ملوحة . وقد استغرب الاستاذ
شويتفورت كيف ان مياه المصارف تصب فيها سنة بعد سنة من قديم الزمان وفيها كثير من الملح
والمياه تنبخر منها وتبقى ملوحتها قليلة الى هذا الحد وعلم ذلك بان في قاعها شقوقاً تنصرف
المياه منها . ولكنه لم يذكر مقدار الملح في مياه البحيرة ولم يحال احد مياهها لمعرفة ما فيها من
الملح قبل مصلحة المساحة

أما مصلحة المساحة فقد أخذت ٥٣ مثلاً من مائها من أماكن مختلفة منها وذلك من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٦ وحللتها فوجدت أن الاملاح الذائبة في الدرهم من مائها هي ربع ما في الدرهم من ماء الأوقيانوس. وقد نعلم أن مساحة سطح البحيرة ٢٣٣ مليون متر مربع ومتوسط عمقها خمسة أمتار فإساحة مائها ١١٦٥ مليون متر مكعب وتتدار الاملاح الذائبة فيه ١٠٨٤٣ مليون كيلوغرام

وقد كانت هذه البحيرة تغطي أكثر مديرية الفيوم فكانت مساحة سطحها ٣٠٠٠ مليون متر مربع ومتوسط عمقها أكثر من ٧٠ متراً وكان ذلك لما كان ماء النيل ينصب فيها عند فيضانها وينصرف منها في زمن التخاريق من تلقاء نفسه

ثم تصرف الناس فيها في عهد الدولة الثانية عشرة من الدول المصرية فتحكروا بما نصب فيها من ماء الفيضان وفي ما يعود منها إلى النيل واستحبوا جانباً من الأرض التي كانت تنمرها في زمن الفيضان فقلت مساحة سطحها وصارت ١٦٠٠ مليون متر مربع وهذا كان حالها في زمن هيروودوتس على ما يرجح وهو الدور الثاني من ادوارها

والدور الثالث ابتداء في زمن البطالة حيث لم تعد تستعمل مثل خزان لتغزين مياه الفيضان فنزل الماء الداخل إليها لسبب من الأسباب وطُمر المجرى الذي كان الماء يخرج به منها فجعل سطحها ينخفض رويداً رويداً بالتجبر إلى أن بلغت حالتها الحاضرة وجعلت ملوحتها تزيد رويداً رويداً وقد زادت قبل ذلك قليلاً من عهد الدولة الثانية عشرة إلى زمن البطالة لأن اتصالها بالنيل كان في هذه المدة قد تيسر. ثم زادت ملوحتها لما انسداد المجرى الواصل بينها وبين النيل فإذا فرضنا أن مساحة سطحها كانت حينئذ ١٦٠٠ مليون متر مربع وأن متوسط عمقها ٢٦ متراً ونصف متر وفرضنا أن ملوحة مائها كانت حينئذ مثل ملوحة ماء النيل وأن ملوحة ماء النيل كانت حينئذ مثل ملوحتها الآن^(١) فقدر ما كان فيها من الملح حينئذ يعدل ١٠٨٦٢ مليون كيلوغرام أي مقدار ما في مائها من الملح الآن فإذا جرى بملح المياه التي انصببت فيها من عهد البطالة إلى هذا العهد أي مدة ٢١ قرناً

أن أراضي الفيوم لا تخلو من الاملاح القابلة للدوبان. ومقدار الملح في ما حُلل منها يختلف من ٢ في الألف إلى ١١ وسبعة أعشار في الألف والغالب أن الطبقة السفلى تحوي من الملح أكثر مما تحويه الطبقة العليا. ويظهر الملح أحياناً على سطح الأرض الزراعية وهو في

(١) الملح في ماء النيل الآن ١٨٦ غراماً في كل مليون غرام من الماء

الغالب كبريات الصوديوم وكوريد الصوديوم، وعلى شاطئ البحيرة برك قارية القاع مأواها شديد الملوحة

ولا يخفى ان جانباً كبيراً من ماء بحر يوسف الذي يدخل النيويم لا يصل الى البحيرة بل تروى به الارض وتنضج المزروعات ملحة نالمياه التي دخلت النيويم من حين صار فيها ارض زراعية بقي جانب من طعها في الارض وقد اخذته المزروعات منها. والملح الذي بقي في ارض النيويم لما انحصر ماء البحر عنها ذاب بعضه في الماء الذي تكثرت منه البحيرة. والآن لا يزال الملح كثيراً في الارض الزراعية وأكثر منه في البور. وقد اخذت المحصولات مقداراً كبيراً من الملح سنة ٢١ فرقاً الى الآن ولذلك لا داعي لفرض شقوق في قاع البحيرة يتصرف الماء بها كما فرض الامتداد شوينفورت الا اذا ثبت ان مقدار الملح الذي اخذته المزروعات كان قليلاً او اذا ثبت ان الملح الذي وصل الى البحيرة منذ انسد المخرج الذي تخرج مياهها به هو اكثر كثيراً من الملح الموجود فيها الآن. انتهى ملخصاً

وتفصيل رأي الامتداد شوينفورت ان في كل ١٠٠٠ غرام من ماء البحيرة نحو ١٠ غرامات من الملح وتفرض ان في كل ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف الذي يصب في البحيرة غراماً واحداً من الملح اي اكثر من خمسة اضعاف الملح الذي يوجد عادة في ماء النيل فكما صب ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف الى البحيرة زاد ملحها غراماً واحداً فاذا كان في قاعها شق ينزح به ١٠٠ غرام فقط من مائها كلما انصب فيها ١٠٠٠ غرام من ماء الصرف بقيت ملحيتها على حالها اي اذا نجز منها تسعة اعشار الماء الذي ينصب فيها وغار فيها ما يتأبيل عشرة من مائها بقي مقدار مائها على حاله وبقيت ملحيتها على حالها

والفرض الذي فرضناه مقدار الاملاح في ماء البحيرة وفي ماء الصرف الذي ينصب فيها مبني على تحليل مصلحة المساحة فقد ظهر من تحليل ماء البحيرة في شهر مارس سنة ١٩٠٤ وفي فبراير سنة ١٩٠٦ وفي مارس سنة ١٩٠٦ ايضاً ان متوسط الاملاح القياسية في الماء هو نحو ١١ درم في كل الف درم من الماء. وظهر من تحليل ماء الصرف ان مقدار الاملاح القياسية فيه يختلف فيكون على اكثره في ابريل وعلى اقله في ديسمبر وهو على الغالب ١١ او ١٢ في كل عشرة آلاف درم فماء البحيرة اشد ملوحة من ماء الصرف عشرة اضعاف اي اذا كان في الف الدرهم من ماء الصرف درم واحد من الاملاح القياسية فيه ففي الف الدرهم من ماء البحيرة عشرة دراهم من الاملاح ذائبة فيها. ولكن ان كان بعض ماء البحيرة ينور في ارضها دراماً فالى اين يذهب ومن اين يخرج ثانية